لاغارد: الصكوك زادت 10 أضعاف إلى 300 مليار دولار

كريستين لاغارد خلال إلقاء كلمتها في المؤتمر أمس

أحمد مغربي

استهلت مديرة صندوق النقد الدولي كرستين لاغارد كلمتها خلال مؤتمر التمويل الإسلامي الذي استضافته الكويت أمس بالتذكير بالوعود التي قطعها التمويل الإسلامي على نفسه لدعم سبل كسب العيش وتطلعات شعوب المنطقة إلى الأفضل في ظل نمو التمويل الإسلامي، الموجود منذ قرون، بمعدل 10 أضعاف خلال العقد الأخير إلى نحو 2 تريليون دولار، متفوقا بذلك على التمويل التقليدي في الكثير من الأماكن على الرغم من أنه يمثل 1٪ من إجمالي الأصول المالية حول العالم فقط.

ولفتت لاغارد إلى أنه بإمكان التمويل الإسلامي المساهمة في النمو الاقتصادي بشكل أكبر وأكثر شمولية من خلال زيادة وصول الخدمات المصرفية للسكان المحرومين الذين لا تصلهم الخدمات المصرفية، إذ تشير المؤشرات إلى وجود شريحة كبيرة من المسلمين، وهم الأولوية، ليس لديهم حسابات مصرفية، إذ فقط ربع هذه الشريحة لديها حسابات مصرفية.

وذكرت لاغارد ان التمويل الإسلامي يمثل فرصة حقيقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى تمويل للانطلاق في مشروعاتها، لأن التمويل الإسلامي يشارك في الربح والخسارة، وهي مسألة تناسب إلى حد كبير هذه الشريحة من المشروعات. ونحن نعلم جيدا بأن المشاركة في الربح والخسارة مسألة توفر النمو الشامل وتطرح المزيد من الفرص الوظيفية في المنطقة.

وأضافت: لقد اثبت التمويل الإسلامي جدواه في استثمارات البنية التحتية التي حققت نموا إضافيا من خلاله. وأضافت: يعزز التمويل الإسلامي الاستقرار المالي المطلوب، انطلاق من مبدأ المشاركة في عملية الربح والخسارة، مما يحمي القطاع المصرفي في حال أي هزة تصيب القطاع، ويمكنه من استيعابها بشكل أفضل ويوفر حماية أكبر لخسارة رأس المال، وهذا التوجه يعتبر أحد أهداف التشريعات العالمية الجديدة. ومن العدل، لابد من الإشارة إلى أن المبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي تعزز المشاركة والمساواة وحقوق الملكية والأخلاق، وجميعها تمثل القيم الكونية.

وذكرت أن الصكوك الاسلامية زادت بواقع 10 أضعاف لتبلغ 300 مليار دولار مؤخرا، موضحة أن اغلب هذه الصكوك تتركز بدول الخليج العربي وماليزيا.

وأشارت لاغارد إلى أن دول مثل لكسمبورغ وهونغ كونغ وجنوب افريقيا والمملكة المتحدة من ضمن الدول التي شهدت نموا في حجم الأصول الإسلامية، خلال السنوات الماضية. والتحدي حاليا هو مساعدة صناع السياسة للوصول الى تعزيز وتطوير هذه الصناعة.

ولفتت الى ان صندوق النقد الدولي يركز على تعزيز طموحات النمو المستدام بالمنطقة العربية.

وأشارت الى نقطتين رئيسيتين في مجال التمويل الإسلامي أولاهما الشمول والاندماج، حيث ان التمويل الإسلامي لديه القدرة على الاندماج مما يمكن من الحصول على خدمات مصرفية أوسع تسد احتياجات سكان المنطقة.

والنقطة الثانية هي تعزيز الاستقرار حيث ان التمويل الاسلامي قادر على تطوير الاصول لاسيما انه لديه مبدأ المشاركة في الخسارة والربح، بالإضافة الى الودائع وهو ما سيسمح بتقليل المخاطر.

تعديل النظم الضريبية على الدخل

شددت لاغارد على ضرورة تقوية الرقابة والإشراف لتحقيق الاستدامة والاتفاق في تطبق المعايير خاصة وأن هذا الاتجاه سيحول دون وقوع أي مشكلة ترتبط بالعمليات المصرفية.

ولفتت لاغارد الى ان العملية الانتقالية للتمويل لمراحل التمويل الاسلامي لن تكون سهلة على البنوك.

ووأكدت لاغارد على ضرورة التركيز على تحقيق العدالة في مجال التمويل الاسلامي، حيث يجب تعديل قواعد العمل، لاسيما فيما يخص الاشتراطات الرأسمالية للبنوك في تحمل الخسارة والربح علاوة على مجال العمل الضريبي.

وشددت على ضرورة تعديل النظم الضريبية على الدخل مع عدم التحيز للديون لاسيما انها أحد العراقيل التي تواجه التمويل الاسلامي.

ودعت لاغارد الى تطوير صناعة التمويل الإسلامي بدرجة كبيرة مما هي عليه الآن، ولهذا يجب تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يستدعي توفير المعلومات والضمانات اللازمة لتعزيز الصناعة المالية، وتوفير موظفين قادرين على التعامل مع المنتجات الإسلامية.

الكويت ستصبح بلداً مضيفاً للمؤسسات الإسلامية

يوسف لازم

من اليمين (إردم باسجي وأحمد المدني ومحمد اسحاق دار وأنس الصالح وفهد المبارك ومسعود أحمد خلال الجلسة الأولى من المؤتمر (قاسم باشا)

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح ان الحكومة بصدد اصدار تشريعات من شأنها ترسيخ ما بدأته منذ 40 عاما في مجال التمويل الاسلامي وتحقيق مزيد من التقدم.

واضاف الصالح خلال فاعليات الجلسة الاولى من المؤتمر العالمي للتمويل الاسلامي، التي جاءت بعنوان زيادة الشمول المالي والتي ترأسها مدير ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطي في صندوق النقد الدولي مسعود أحمد، ان هناك اقبالا كبيرا على الصكوك، وتحاول الكويت انشاء البيئة المناسبة والبنية الاساسية لتكون الكويت البلد المضيف لمزيد من المؤسسات الاسلامية من خلال توفير شكل افضل للقدرات التنظيمية.

من جانبه قال رئيس البنك الاسلامي للتنمية د. أحمد المدني ان هناك جهودا كبيرة للتغلب على العوائق التي تقف امام المؤسسات الاسلامية ومن اهمها صغر حجم المؤسسات، مشيرا الى ان المؤسسات الاسلامية لاتزال في حاجة ماسة لاصدار المزيد من الادوات التي تساعد على نهوض صناعة التمويل الاسلامي، منوها الى ان البنك الاسلامي للتنمية يدعو الى مضاعفة الجهود التي تبذلها الهيئات العلمية والجامعات لبناء القدرات البشرية اللازمة لتطوير هذا القطاع المهم.

من ناحيته قال محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي د.فهد المبارك ان الاندماج المالي مهم للغاية حيث يتعلق بالأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتطلب الوصول اليهم بخدمات التمويل الاسلامي، منوها الى ان بنوك السعودية تخضع لقيود العمل المصرفي والشريعة الاسلامية فيما تبلغ نسبة المقترضين وفقا لاحكام الشريعة نحو 90٪ من المقترضين. واشار الى ان البنوك الاسلامية توفر خدمات متنوعة في مقدمتها المرابحة والمشاركة والتي تضمن التشارك في الارباح والمخاطر في ظل وجود ضمان للأصول.

السعودية: نمتلك 350 ألف شركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

باكستان: 53٪ لا يستخدمون الحسابات المصرفية

تركيا: 5٪ فقط نصيب البنوك الإسلامية من بطاقات الصرف الآلي

ولفت الى ان مجموعة العشرين في اجتماعها الاخير اكدت على اهمية تحقيق الاستقرار المالي العالمي من خلال ادراج جميع الشرائح ضمن منظومة خدمات التمويل.

وقال ان الجهود التي تبذلها السعودية في سبيل دمج الفئات المحرومة تتضمن المرأة والشباب والمتقاعدات وغيرهم، منوها الى ان الجميع يركز على البنوك ولكن يجب التركيز ايضا على المؤسسات المالية غير المصرفية ومنها شركات الاستثمار والتأمين.

المشروعات الصغيرة

وفي هذا السياق شدد المبارك على اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث قال ان السعودية تمتلك 350 الف شركة من هذا النوع، منوها الى ان رأس المال البشري مهم للاستثمار فيه، لاسيما ان الحكومة تضمن 80٪ من القروض الصغيرة والمتوسطة لمساعدة وتطوير هذا القطاع الحيوي. وذكر ان التكنولوجيا من أهم محفزات نجاح التمويل الاسلامي، كما ان المملكة من اوائل الدول بهذا المجال، وهو ما خفض كثيرا من التكاليف عبر استخدام خدمات الكترونية والصراف الآلي بالاضافة إلى خدمات الهواتف النقالة واستخدام نظام الدفع الالكتروني. من ناحيته قال وزير المالية والايرادات والشؤون الاقتصادية والاحصاءات والخصخصة في باكستان محمد اسحاق دار، ان 16٪ من الاشخاص البالغين في باكستان لديهم حسابات مصرفية، وتلك النسبة تعتبر جيدة ولكن مازال هناك 53٪ لا يستخدمون الحسابات المصرفية. واشار الى ان التمويل الاسلامي يوفر ضمانات أكبر لعدم وجود رافعة مالية أعلى لذا نسعى للتشجيع على التمويل الاسلامي، لافتا إلى ان هناك 30 مليون شخص في باكستان يستفيدون من برامج الدمج المالي، فيما انفقت الحكومة ملياري دولار لتوفير ذلك.

من ناحيته قال محافظ البنك المركزي التركي إردم باسجي ان تركيا على غرار الكويت التي أطلقت التمويل الاسلامي من خلال انشاء بيت التمويل الكويتي(بيتك) عام 1978، قامت تركيا بتأسيس مؤسسة مماثلة في عهد الرئيس تورجوت اوزال وذلك لاعتبارات دينية حيث كانت فئات معينة لا تتعامل مع البنوك لاسباب دينية، وفي عام 2005 اعترف القانون التركي بالمؤسسات الاسلامية.

وذكر ان 100٪ من المواطنين الاتراك لديهم بطاقات الصرف الالي، نصيب البنوك الاسلامية منها 5٪ فقط، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة دمج المبتكرين من اصحاب الابتكارات المالية من خلال البنوك الاسلامية.